مجلة (لغة – كلام) تصدر عن مخبر اللغة والتواصل- جامعة غليزان / الجزائر
ISSN : 2437-0746 / EISSN: 2600-6308
رقم الإيداع: 2015 - 3412
مصنفة ج : قرار 1432 بتاريخ 2019/08/13
http://www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/176
المجلد 08/ العدد: 01 جانفي (2022) - ص 183- 195

تجلّيات نظرية العامل النّحوي عند أبي حيّان الأندلسي
-دراسة في تفسير البحر المحيط-

Manifestation'a of the syntactical factory of abu hayyan Andalusian-A study of tafsir bahr al Muhit-

ليلى عتروس[1] عزيز كعواش[2]
l.atrous@univ-biskra.dz aziz.kaouche@univ-biskra.dz
جامعة محمد خيضر بسكرة/ الجزائر

تاريخ الاستلام: 2021/10/31 تاريخ القبول: 2021/11/21 تاريخ النشر: 2022/01/23

ملخص البحث:

تتمحور إشكالية المقال حول تجلّيات العامل النّحوي عند أبي حيّان في تفسيره البحر المحيط الذي يعدّ من أنفس المصنّفات الجامعة لشتّى صنوف العلوم. والنّحو من أهمّ هاته العلوم، وباعتبار نظرية العامل النّحوي قد أثارت جدلا واسعا بين النّحاة قديما وحديثا كان هذا المقال تحدونا الرغبة في استجلاء آراء أبي حيان إزاءها، معتمدين منهجًا وصفيًا تحليليًا.

الكلمات المفتاحية: العامل النحوي، أبو حيّان، التفسير، البحر المحيط.

ABSTRACT:

The problematic nature of this article revolves around the syntactic factor within Abu Hqyyan's interpretation of Bahr Al Mohit which is considered one of the finest accumulated compilations of all various sorts of humanities and sciences, Syntax is one of the most important science among all of them, taking in consideration how controversial was the theory of Syntactic factor among old and new Grammarian we were motivated to uncover and elucidate the view points of Abu Hayyan, this article was carried out on the base of a methodical descriptive analysis.

Keywords: Syntactic factor, Abu Hayyan, Explanation, Bahr Al Mohit.

[1] المؤلف المرسل : ليلى عتروس.

1. مقدمة:

اعتمد النّحاة الاستقراء والتّعليل لمختلف الظّواهر النّحويّة. ولمّا كانت اللّغة العربيّة لغة إعرابيّة بامتياز لاحظوا أنّ الكلمات تأخذ سلوكًا معيّنًا يتغيّر بتغيّر سياقاتها؛ وذلك من خلال انتقالها من حالة إعرابيّة إلى أخرى، تعكسها حركة الحرف الأخير للكلمة. كما يعكسها استدعاء الكلمة لفعل أو لحرف يُحْدث فيها ذلك الأثر الإعرابيّ.

واطّراد هذه الظاهرة وعمل النّحاة على تفسيرها إثر اهتمامهم وانشغالهم بالعلامة الإعرابيّة دعاهم إلى وضع "نظريّة العامل" القائمة على عناصر تشكّل قوام هذه النظريّة ألا وهي: "العامل والمعمول والأثر"؛ وقد شغلت نظريّة العامل النّحاة قديمهم وحديثهم، ويظهر ذلك جليّا مع أوّل سفر نحويّ قام في تحليله على أساس العامل النحويّ؛ ألا وهو: "الكتاب" لـ: "سيبويه". وفي أثناء إرسائهم لدعائم هذه النّظريّة قاموا بتقسيم العامل تقسيمات قائمة على اعتبارات ومعايير يمكن حصرها في ثلاثة وهي: معيار اللّفظ والمعنى، ومعيار القوّة والضّعف، ومعيار الأصليّة والفرعيّة. كما قاموا بوضع قواعد تضبط العامل سمّوها بقواعد الإعمال سنّوا من خلالها القواعد النّحوية التي تحكم تركيب الجمل. ومع إجماع نحاة المدرستين: البصريّة والكوفيّة على الأخذ بنظريّة العامل؛ إلا أنّ الآراء حوله قد تعدّدت وكثر الجدل والخلاف حتّى بين نحاة المدرسة الواحدة، ممّا أدّى إلى اضطراب في كثير من الأحايين لاختلاف وجهات النّظر في العديد من المسائل النحويّة وكذا الصرفيّة لاختلاف التّوجيه والتّعليل والتّأويل استنادا للأسس التي تقوم عليها نظريّة العامل. غير أنّ النّحاة المحدثين قد ثارت ثائرتهم ودعوا إلى إلغاء نظريّة العامل بدعوى أنّها ذات طابع فلسفي لا يتلاءم وطبيعة اللّغة، وأنّها كانت سببا في تعقيد الدّرس النّحوي؛ متأثّرين بدعوة: "ابن مضاء القرطبي" قديمًا. أمّا أبو (حيّان الغرناطي) فشأنه في ذلك شأن جمهور النّحاة القدامى إذ اهتمّ بدوره بهذه النّظريّة وتجلّت في مختلف الآراء النحويّة المبثوثة في تفسيره. فكانت هذه المقاربة للكشف عن تجليّات نظريّة العامل النّحوي عند (أبي حيّان) من خلال تفسيره "البحر المحيط" في محاولةٍ للإجابة على إشكالية مفادها: كيف تجلّت نظرية العامل النّحويّ عند (أبي حيان الغرناطي) فيما عرض له من مسائل نحويّة في تفسيره البحر المحيط؟ وقبل ذلك ما المقصود بالعامل النّحويّ؟ وما علاقته بالإعراب؟

2. العامل النّحويّ مفهومه وصلته بالإعراب

1.2 العامل النّحويّ بين اللّغة والاصطلاح:

لغة: جاء في تاج العروس: «العَمَلُ: حَرَكَةُ البَدَنِ بِكُلِّهِ أوْ بَعْضِه وَرُبَّما أُطْلِقَ على حَرَكَةِ النَّفْسِ، فَهُوَ إحْدَاثُ أَمْرٍ قَوْلاً كَانَ أَوْ فِعْلاً بِالجَارِحَةِ، أوْ القَلْبِ، لَكِنَّ الأَسْبَقَ لِلْفَهْمِ اخْتِصَاصُهُ بِالجَارِحَةِ، وخَصَّهُ البَعْضُ بمَا لا يَكُونُ قَوْلًا»[1] و«العَمَلُ: المِهْنَةُ والفِعْلُ، والجَمْعُ أَعْمَالٌ، عَمِلَ عملًا، وأَعْمَلَهُ غَيْرُهُ

واسْتَعْمَلَهُ، واعْتَمَلَ الرَّجُلُ: عَمِلَ بِنَفْسِهِ(...)قال الأَزْهَرِيّ: عَمِلَ فُلَان العَمَلَ يَعْمَلُهُ عملًا، فهو عامِلٌ(...) والعَوَامِلُ: الأَرْجُلُ؛ قال الأزْهريّ: عَوَامِلُ الدَّابّة قَوَائِمُه»[2].

فالعامل من النّاحية اللّغوية تدور معانيه حول: الحركة، والفعل، والحدث، وهي معانٍ لا تبتعد عن الدّلالة الاصطلاحية.

اصطلاحا: والعامل من النّاحية الاصطلاحية ما يحدث الرّفع أو النّصب أو الجرّ على أواخر الكلم: حيث ذهب (ابن منظور) في لسانه: «ما عمل عملًا ما فرفع أو نصب أو جرّ كالفعل والناصب والجازم، وكالأسماء الّتي من شأنها أن تعمل أيضًا، وكأسماء الفعل، وقد عمل الشّيء في الشّيء: أي أحدث فيه نوعًا من الإعراب»[3]. ويعرّفه (عبد القاهر الجرجاني) بقوله: «ما أوجب كون آخر الكلمة مرفوعًا أو منصوبًا أو مجرورًا أو ساكنًا: نحو: جاء زيدٌ. ورأيت زيدًا. ومررت بزيدٍ»[4]،فيكون بذلك سببًا مباشرًا لوجود ظاهرة الإعراب، ويعرّفه (الرضيّ) بقوله: «العامل ما به يتقوّم المعنى المقتضي للإعراب»[5].

2.2 العامل والإعراب:

للعلامة الإعرابية دور مهمّ في تحديد المعنى وتوجيهه، وكذلك الإسهام في تحديد مواقع المفردات وبيان حالات إعرابها، وقد استرعت انتباه النّحاة فراحوا يبحثون لها عن تفسير وتعليل. وللارتباط الشّديد بين العلامة الإعرابيّة والإعراب وجب التطرّق إلى مفهوم الإعراب لدى النّحاة؛ إذ انقسموا إلى طائفتين: طائفة ترى أنّه لفظي، وأخرى ترى أنّه معنوي، يقول (ابن يعيش): «واعلم أنّهم قد اختلفوا في الإعراب ما هو، فذهب جماعة من المحقّقين إلى أنّه معنى، قالوا: وذلك اختلاف أواخر الكلم لاختلاف العوامل في أوّلها نحو: هذا زيدٌ ورأيت زيدًا ومررت بزيدٍ والاختلاف معنى لا محالة، وذهب قوم من المتأخرين إلى أنّه نفس الحركات وهو رأي ابن درستويه فالإعراب عندهم لفظ لا معنى، فهو عبارة عن كلّ حركة أو سكون يطرأ على آخر الكلمة في اللّفظ يحدث بعامل ويبطل ببطلانه»[6]. والنّاظر والمتأمّل لنصّ (ابن يعيش) هذا يستنبط منه أمرين اثنين:

-الأوّل: انقسام النّحاة إلى فريقين إزاء مفهوم الإعراب؛ إذ يرى الفريق الأوّل أنّ الإعراب معنوي وهو اختيار كثير من النّحاة وقالوا إنّه ظاهر مذهب (سيبويه)[7]. في حين يرى الفريق الثاني أنّه لفظيّ، «وهو اختيار ابنُ خروف، والأستاذ عليّ، وابن الحاجب، وابن مالك، إذ قال في التّسهيل: الإعراب ما جيء به لبيان مقتضى العامل من حركة أو حرف أو سكون أو حذف»[8]. وقد بسط (السّيوطي) القول في خلاف النّحاة حول المسألة مع عرض حجج كلّ فريق[9].

-الثّاني: علاقة الإعراب بالعامل -وهو ما يعنينا هنا- إذ يظهر جليّا أنّ الإعراب إنمّا هو أثر للعامل من خلال اختلاف الحركات نتيجة اختلاف العوامل. وفي الآتي نورد مفهوم الإعراب عند عدد من النّحاة

من خلال تعريفات تبيّن العلاقة الوطيدة والتّلازم الشّديد بين كلّ من العامل والإعراب وأنّه المحدث له:

-«هو تغيير يلحق آخر الكلمة المعربة بحركة أو سكون لفظًا أو تقديرًا، بتغيّر العوامل في أوّلها»[10].

-«الإعراب لا يكون إلاّ بعاملٍ أو سبب»[11].

-«هو اختلاف آخر الكلمة لاختلاف العامل فيها لفظًا أو تقديرًا»[12].

-«هو حكم في آخر الكلمة يوجّه العامل، نحو قام زيدٌ، وضربت زيدًا، ومررت بزيدٍ»[13].

-«تغيّر آخر الكلمة لعاملٍ يدخل عليها في الكلام الّذي بُني فيه لفظًا أو تقديرًا عن الهيئة الّتي كان عليها قبل دخول العامل إلى هيئة أخرى»[14].

-«الإعراب أثر ظاهر أو مقدّر يجلبه العامل في آخر الكلمة»[15].

يمكننا استخلاص صلة العامل بالإعراب من خلال التّعريفات المذكورة في الآتي:

-ربط التّغيير الّذي يلحق آخر الكلمة بتغيّر العامل في أوّلها.

-الإعراب لا يكون إلّا بعامل.

-الاختلاف الحاصل آخر الكلمة يكون بعامل ملفوظ وإن لم يكن ملفوظًا فإنّه يقدّر.

-تغيّر هيآت الكلمات عمّا كانت عليه بدخول العامل.

-العامل جالب للإعراب، والإعراب أثر له.

وبذلك يتبيّن لنا أنّ «لكلّ عامل من العوامل ضرب من اللّفظ أي حركة من حركات الإعراب في حرف الإعراب، أي الحرف الأخير من الكلمة المعربة، وقد روعي هذا المعنى مراعاة شديدة في تعريفهم للإعراب، بحيث لا يستطاع تفريق أحدهما عن الآخر، فالعامل يقتضي أثرًا هو الإعراب، والإعراب يقتضي مؤثرًا هو العامل»[16].

3. العامل النّحويّ بين القدماء والمحدثين:

تباينت آراء العلماء –قدماء ومحدثين- إزاء نظريّة العامل النّحويّ، فمنهم من دافع عنها وأقرّ بها، ومنهم من رفضها وعدّها غير صالحة للتحليل اللّغوي لِمَا تتّسم به من طابع فلسفي عقليّ بعيد عن منطق اللّغة. وفي الآتي عرض لآراء بعض من النّحاة القدماء والمحدثين حول نظريّة العامل للوقوف على الاختلافات حولها.

1.3 العامل عند القدماء:

أجمع جلّ النّحاة القدماء على اتّخاذ نظريّة العامل بمبادئها وسيلةً للتّحليل اللّغويّ، كما تشعّبت آراؤهم حولها وتباينت أحيانًا؛ وأوّل من يذكر من النّحويين: (سيبويه) إمام المدرسة البصرية، فنظريّة العامل تتجلّى عند (سيبويه) في جميع أبواب كتابه وعليها كان مدار التّحليل النّحويّ عنده،

وما يؤيّد ذلك ذكره للفظة العامل صراحةً في قوله: «إنّما ذكرت لك ثمانية مجارٍ لأفرّق بين ما يدخله ضربٌ من هذه الأربعة لما يحدث فيه العامل -وليس شيء منها إلّا وهو يزول عنه- وبين ما يبنى عليه الحرف بناءً لا يزول عنه لغير شيء أحدث ذلك فيه من العوامل، التي لكلّ عامل منها ضرب من اللّفظ في الحرف، وذلك الحرفُ حرفُ الإعراب»[17]. وفي حديثه هذا إشارة إلى أنّ العامل هو المسبّب للإعراب والمحدث له. فكأنّه قال: «لأفرّق بين المرفوع والمنصوب والمخفوض والمجزوم، وهو ما يتغيّر من الكلم بالعوامل التي تثبت مرة وتزول مرة أخرى، وبين ما يبنى عليه الحرف بناءً لا يزول، يعني صيغت عليه الكلمة صياغة لا يزيلها شيء من العوامل المختلفة»[18]. ومن أبواب الكتاب التي كان العامل أساسًا للتّحليل فيها مسألة الرّفع في المبتدأ والخبر، فيما سمّاه: «هذا باب الابتداء»: يقول (سيبويه): « فأمّا الّذي يبنى عليه شيء هو هو فإنّ المبنيَّ عليه يرتفع به كما ارتفع هو بالابتداء، وذلك قولك: عبد الله منطلقُ: ارتفع عبد الله لأنّه ذكر ليبني عليه المنطلقُ، وارتفع المنطلقُ لأنّ المبنيّ على المبتدأ بمنزلته»[19].

يقول (السيرافي) شارحًا نصّ (سيبويه): «إنّ الابتداء هو تعرية الاسم من العوامل اللفظية، ليُخبر عنه، وهذه التعرية عاملة فيه، لأنّ العوامل في الإعراب بمنزلة العلامات الدالّة على ما يجب من الإعراب، والتعرية قد تكون علامة في بعض الأماكن (...) ولسيبويه فيه عبارات مختلفة مشتبهة يوهم بعضها أنّ الخبر يرفعه المبتدأ. وذلك قوله: فإنّ المبني عليه يرتفع به كما ارتفع هو بالابتداء، ويوهم بعضهم أنّ الابتداء يرفع المبتدأ والخبر لقوله (وارتفع المنطلقُ) وهو يعني خبر الابتداء لأنّ المبني على المبتدأ بمنزلته»[20].

ويورد (شوقي ضيف) في المسألة ما نصّه: «أمّا العامل في المبتدأ فالابتداء، وهو العامل المعنويّ الوحيد الذي أثبته سيبويه ويعمل المبتدأ فيما بعده عمل الفعل، أي أنّه هو العامل في الخبر وكلّ ما يكون بعده من مثل الحال. ويفتح فصولًا لإنّ وأخواتها ذاكرًا أنّها عملت فيما بعدها النّصب والرفع تشبّهًا بالفعل، وكأنّها بمنزلة كان للزوم المبتدأ والخبر لها، ممّا جعلها تعمل عمل كان معكوسًا»[21]. والمطّلع على كتاب (سيبويه) يجد أنّ نظريّة العامل تُلازم جميع أبواب وفصول الكتاب[22]. وقد قال النّحاة بالعامل وأخذوا به وأطالوا في شرحه وشروطه وأوجه عمله حتّى كادت تكون "نظريّة العامل" عندهم هي النّحو كلّه[23]. وقد أُلِّفت العديد من الكتب التي عنونها أصحابها باسم العامل، منها: (كتاب العوامل ومختصره) لـ(أبي عليّ الفارسي ت377هـ)، وكتاب: (العوامل المائة) لـ(عبد القاهر الجرجاني ت471هـ).

ومع ولع النّحاة القدماء بنظريّة العامل نجد لـ(ابن جنّي ت392هـ) رأيًا خاصًّا فيه، فهو مع إقراره بوجوده تختلف نظرته له؛ إذ يرى أنّ العامل إنّما هو المتكلّم نفسه، وأنّ نسبة العمل للّفظ إنّما هي لغرض تعليمي، واصطلاحٌ القصد منه تقريب المعنى للأذهان، يقول: «ألا تراك إذا قلت: ضرب

سعيدٌ جعفرًا، فإنّ (ضرب) لم تعمل في الحقيقة شيئًا؛ وهل تحصل من قولك ضرب إلاّ على اللّفظ بالضّاد والرّاء والباء على صورة فَعَلَ، فهذا هو الصّوت، والصّوت مما لا يجوز أن يكون منسوبا إليه الفعل»[24]. ثمّ يظهر الجانب التّعليمي لنظريّة العامل بقوله: «وإنما قال النّحويّون: عامل لفظيّ، وعامل معنويّ؛ لِيُرُوك أن بعض العمل يأتي مسبّبا عن لفظ يصحبه؛ كمررت بزيد، وليت عمرًا قائمٌ، وبعضه يأتي عاريًا عن مصاحبة لفظ يتعلّق به؛ كرفع المبتدأ بالابتداء، ورفع الفعل لوقوعه موقع الاسم؛ هذا ظاهرُ الأمر، وعليه صفحة القول. فأمّا في الحقيقة ومحصول الحديث، فالعمل من الرفع والنصب والجرّ والجزم إنّما هو للمتكلّم نفسه، لا لشيء غيره. وإنما قالوا: لفظيّ ومعنويّ لما ظهرت آثار فعل المتكلّم بمضامّة اللّفظ للّفظ، أو باشتمال المعنى على اللّفظ»[25].فـ(ابن جنّي) هنا يختلف مع سابقيه؛ إذ ينسب العمل للمتكلّم، الذي يقول عنه أنّه هو الّذي يحدث الرفع والنّصب والجرّ والجزم وأنّ الحركات الإعرابيّة آثار فعل المتكلّم من خلال انتظام الألفاظ في الكلام. غير أنّ رأي (ابن جنّي) هذا لا يمنع أنّه أخذ بفكرة العامل النّحويّ كما جاء عند أسلافه النّحويّين، وهذا بيّن في العديد من تحليلاته وآرائه النّحوية[26]. وقد تبعه (الرضيّ ت686ه) فيما ذهب إليه إذ يقول: «الموجد لهذه المعاني هو المتكلم(...) ولكنّ النّحاة جعلوا الآلة كأنّما هي الموجدة للمعاني ولعلاماتها فلهذا سميّت الآلات عوامل»[27]. فهو يرى أنّ العامل هو "المتكلّم "بواسطة الآلة التي هي "اللّفظ".

وفي مقابل إجماع جمهور النّحاة القدماء على الإقرار بوجود "نظريّة العامل" نجد منهم من شذّ وتفرّد برأي خاصّ منكرًا أصل النظريّة؛ ألا وهو: (قطرب بن المستنير ت206ه)، فقد كان من أوائل المعارضين والمخالفين لها؛ إذ يرى أنّ الحركة الإعرابيّة لا علاقة لها بوجود عامل مسبّب لها، وإنّما هي صعوبة التّسكين في الوصل من ألجأت المتكلّم إلى استحداثها؛ يقول: «إنّما أعربت العرب كلامها لأنّ الاسم في حال الوقف يلزمُه السكون للوقف، فلو جعلوا وصله بالسُّكون أيضًا لما كان يلزمُه الإسكان في الوقف والوصل، وكانوا يُبطئون عند الإدراج، فلمّا وصلوا وأمكنهم التحريك، جعلوا التحريك مُعاقبًا للإسكان لِيعتَدِلَ الكلام»[28]. فيظهر من خلال قوله هذا أنّ وجود الحركات الإعرابيّة أواخر الكلم لا علاقة لها بالعامل النّحوي، وهذا الأخير ليس الموجد لها، وأنّ وجودها لحاجة المتكلّم لوصل الكلام ببعضه البعض ليس إلّا.

أمّا من رفض نظريّة "العامل النّحوي" وحمل لواء الثورة عليها من القدماء فـ(ابن مضاء القرطبيّ) الذي عاب على النّحاة قولهم بالعامل، وهو ما نجده في أوّل صفحة من كتابه: "الردّ على النحاة" حيث يقول: «قصدي في هذا الكتاب أن أحذف من النّحو ما يستغني النّحويُّ عنه، وأنبّه على ما أجمعوا على الخطأ فيه، فمن ذلك ادِّعَاؤُهُم أنّ النّصب والخفض والجزم لا يكون إلّا بعامل لفظيّ، وأنّ الرّفع منها يكون بعامل لفظيّ وبعامل معنويّ، وعبّروا عنه بعبارات توهم في قولنا (ضَرَب زيد عمرا) أنّ الرّفع الّذي في زيد والنّصب الّذي في عمرو إنّما أحدثه ضرب»[29]. ويقول معلّقًا على كلام

سيبويه في ربطه بين العامل والإعراب بقوله أنّ هذا الرأي بيّن الفساد[30]. وإذا عدنا إلى كتاب (ابن مضاء) نجده عقد فصلا كاملًا لهدم وإبطال نظرية العامل والتي برأيه لا يقبل بها عقل ولا شرع، ولا يرضاها أحد من العقلاء.

2.3 العامل عند المحدثين:

أمّا النّحاة المحدثون فإنّا نجد الكثير منهم قد حَذَوا حَذْو (ابن مضاء) واقتدَوْا به وجعلوا من رسالته متكأً لآرائهم؛ كـ(إبراهيم مصطفى، وإبراهيم أنيس، وتمام حسّان، وغيرهم...)

يرى (إبراهيم مصطفى) أنّ العامل هو المتكلّم ورفض القول بالعامل كما قال به النّحاة: يقول:« رأوا أنّ الإعراب بالحركات وغيرها عوارض للكلام تتبدّل بتبدّل التركيب، على نظام فيه شيء من الاضطراد، فقالوا: عرضٌ حادثٌ لا بدَّ له من مُحدِثٍ، وأثرٌ لا بدّ له من مؤثّرٍ، ولم يقبلوا أن يكون المتكلم مُحدِثًا هذا الأثر، لأنه ليس حرّا فيه يُحدِثُهُ متى شاء، وطلبوا لهذا الأثر عاملًا مقتضيًا وعلّة موجبة، وبحثوا عنها في الكلام فعدّدوا هذه العوامل ورسموا قوانينها»[31].

ومن الباحثين المحدثين الذين خاضوا في مسألة العامل النّحويّ (مهدي المخزومي) الذي تبنّى منهج أستاذه (إبراهيم مصطفى)، وقد صرّح بإلغاء نظريّة العامل، والقصد من ذلك تخليص النّحو من الطابع الفلسفي والّذي يعدّ العامل من أهمّ مظاهره، ودعوته تتجلّى في قوله: «هدف تأليف هذا الكتاب هو السّعي إلى أن أخلّص الدّرس النّحوي من سيطرة المنهج الفلسفي عليه، وأن أسلب العامل النّحوي قدرته على العمل، وكان النّحاة -رحمهم الله- قد جعلوا من هذا المنهج منطلقًا لأعمالهم، ومن هذا العامل محورًا لدراستهم، وكان إصرارهم على هذا قد أوقعهم في مشكلات كثيرة أتعبوا أنفسهم في محاولة التّغلب عليها، وأتعبوا بها الدارسين »[32].

فهو بذلك ينتقد النّحاة باتّخاذهم نظريّة العامل منهجًا في دراستهم للّغة من خلال اهتمامهم بحركات أواخر الكلم وتغييراتها بتغيّر العوامل، وهم بذلك قد أولوا الشّكل عناية واهتمامًا على حساب المعنى؛ وذلك بإغفالهم تفسير الظّواهر اللّغوية حسب ما تقتضيه ظروف القول، كذلك علاقة المتكلّم بالسّامعين أو المخاطبين[33].

أمّا من بين الّذين انتقدوا نظريّة العامل بشدّة وحاولوا عدم الاكتفاء بمجرّد النّقد والإتيان بالبديل لهذه النظريّة قصد ملامسة الواقع اللّغويّ واستحداث منهج يتلاءم وطبيعة اللّغة: (تمام حسّان) فقد قدّم نظريّته الشّهيرة: (نظريّة تضافر القرائن)، إذ يرى أنّ الحركة الإعرابيّة ما هي إلّا قرينة واحدة بالغ النّحاة في الاهتمام بها على حساب القرائن الأخرى والّتي بدورها تعين على تحليل الجملة، يقول: «ولا أكاد أملّ ترديد القول: إنّ العلامة الإعرابيّة بمفردها لا تعين على تحديد المعنى فلا قيمة لها بدون ما أسلفت القول فيه تحت اسم "تضافر القرائن" وهذا القول صادق على كلّ قرينة

أخرى بمفردها سواء أكانت معنويّة أم لفظيّة وبهذا يتّضح أنّ "العامل النّحويّ" وكلّ ما أثير حوله من ضجّة لم يكن أكثر من مبالغة أدّى إليها النّظر السّطحي والخضوع لتقليد السّلف والأخذ بأقوالهم على علّاتها»[34].

4. تجلّيات العامل النّحويّ عند (أبي حيّان) في تفسيره البحر المحيط:

1.4 أصل العمل للفعل:

اتّفق جلّ النّحاة على أنّ أصل العمل للفعل وما سواه إنّما فرع عليه في العمل وقد أشبهه وحُمِلَ عليه. وكلّ ما عمل من غير الفعل وجب السؤال عليه والتّعليل لعمله، فقد قيل: «فما وُجِد من الأسماء والحروف عاملًا فينبغي أن يُسأل عن الموجب لعمله»[35]. كما عدّ النحاة ما سوى الفعل من العوامل منحطّة عنه، باعتبارها فروعًا عليه، يقول ابن (يعيش): «أصل العمل إنّما هو للأفعال، وإذا عُلم ذلك، فليُعلم أنّ الفروع أبدًا تنحطّ عن درجات الأصول، فلمّا كانت أسماء الفاعلين فروعًا على الأفعال كانت أضعف منها في العمل، والذي يؤيّد ذلك أنّك تقول: زيد ضاربٌ عمرًا، وزيدٌ ضاربٌ لعمرو، فتكون مخيّرًا بين أن تعدّيه بنفسه، وبين أنْ تعدّيه بحرف الجرّ لضعفه، ولا يجوز مثل ذلك في الفعل، فلا تقول: ضربتُ لزيد»[36]. ومردّ ذلك تقسيم النّحاة العواملَ إلى عامل قويّ وآخر ضعيف، والفعل عامل قويّ وهو عامل دائمًا فلا يُسئل عن سبب إعماله.

ويتجلّى هذا عند (أبي حيّان) عند حديثه عن قوله تعالى: ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ ﴾[الفاتحة:01]

يقول: «الباء في بسم الله للاستعانة نحو كتبت بالقلم؛ وموضعها نصب أي بدأت وهو قول الكوفيّين، وكذا كلّ فاعل بدئ في فعله بالتّسمية كان مضمر الأبد، أو قدره "الزمخشري" فعلا غير بدأت وجعله متأخرًا، قال تقديره بسم الله أقرأ أو أتلو إذ الّذي يجيء بعد التّسمية مقروء، والتّقديم على العامل عنده يوجب الاختصاص (...) وقيل موضع اسم رفع، التّقدير ابتدائي ثابت أو مستقر باسم الله، وهو قول البصريّين، وأيّ التقديرين أرجح: يرجّح الأوّل، لأنّ الأصل في العمل للفعل، أو الثاني لبقاء أحد جزأي الإسناد»[37].

2.4 مرتبة العامل قبل المعمول:

من منطلق تفكير النّحاة وفهمهم للعامل النحويّ، وأنّه الموجد حقيقة لظاهرة الإعراب، قالوا إنّ: «مرتبة العامل أن يكون مقدّمًا على المعمول»[38]. فارتبطت رتب الألفاظ بفكرة العامل ارتباطًا شديدًا، ولما كان أصل العمل للفعل «والأصل يتصرّف مالا يتصرّف الفرع»[39] لم يجزْ تقديم معمول الصفة المشبّهة عليها، باعتبار عملها فرعًا عن الفعل نحو: «هو كريمٌ حَسبَ الأب. وهو حَسَنٌ وجهًا، لم يجز أن تقول: هُوَ وجهًا حَسَنٌ، ولا هُوَ حَسَب الأبِ كريمٌ، وما كان من الصّفات لا يشبه أسماء الفاعلين فهو أبعدُ لهُ من العمل والتّقديم، وكلّ ما كان فيه معنى فعل وليسَ بفعلٍ ولا اسم فاعلٍ،

فلا يجوزُ أن يتقدّم ما عَمِلَ فيه عليهِ»[40]. ولهذا عدّوا العامل على سبيل الأصالة قويًّا والعامل على غير سبيل الأصالة ضعيفًا، إذ ليس له القدرة على التصرّف في معموله، ويصبح التركيب معه جامدًا ليس له من حريّة التّقديم والتّأخير شيء، كالّذي بين (إنّ) وأخواتها وأخبارها، والجارّ والمجرور، وكلّ ما عمل فيه حرف لا يجوز تقديمه عليه[41].

وقد عرض (أبو حيان) لهذه المسألة عند حديثه عن (اللّام) في قوله تعالى:﴿وَلِتُكْمِلُوا الْعِدَّةَ وَلِتُكَبِّرُوا اللَّهَ عَلَى مَا هَدَاكُمْ وَلَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ ﴾[البقرة:185].

إذ يقول: «وملخّص هذا القول أنّ اللّام جاءت في المفعول المؤخّر عن الفعل وهو ممّا نصّوا على أنّه قليل أو ضرورة، لكن يحسن ذلك هنا بعده عن الفعل بالفصل فكأنّه لما أخذ الفعل مفعوله وهو اليسر وفصل بينهما بجملة وهي ولا يريد بكم العسر بعد الفعل عن اقتضائه فقوي باللاّم كحاله إذا تقدّم فقلت لزيد ضربت لأنّه بالتّقدّم وتأخر العامل ضعف العامل عن الوصول إليه فقوي باللّام إذ أصل العامل أن يتقدّم وأصل المعمول أن يتأخّر عنه»[42].

3.4 لا يفصل بين العامل ومعموله بالأجنبيّ:

سنّ النّحاة هذه القاعدة انطلاقًا من التّلازم الشّديد بين العامل ومعموله ذلك أنّ عناصر اللّغة تنتظم أثناء التّركيب وفق نظام معيّن، وهذا التّركيب مكوّن بدوره من عناصر تقتضي القاعدة النحويّة عدم الفصل بينها، إذ إنّ انتظامها على نمط معيّن هو مناط الصحّة والسّلامة اللّغوية. لذلك قيل: «كلّما ازداد الجزآن اتّصالا قوي قُبْحُ الفصل بينهما»[43]. ولعلّ المقصود بالقبح هو الخلل الواقع في المعنى إثر فصل ما لا يجوز فصله.

وتتجلّى هذه القاعدة عند (أبي حيّان) في معرض حديثه عن تعلّق شبه الجملة (عند ربّكم) في قوله تعالى:﴿ وَإِذَا لَقُوا الَّذِينَ آمَنُوا قَالُوا آمَنَّا وَإِذَا خَلَا بَعْضُهُمْ إِلَى بَعْضٍ قَالُوا أَتُحَدِّثُونَهُمْ بِمَا فَتَحَ اللَّهُ عَلَيْكُمْ لِيُحَاجُّوكُمْ بِهِ عِنْدَ رَبِّكُمْ أَفَلَا تَعْقِلُونَ﴾ [البقرة:76]. حيث بسط (أبو حيان) ما قيل من آراء في المسألة، منها أنّ شبه الجملة (عند ربّكم) متعلّقة بـ (ليحاجوّكم) ومعناها: (ليحاجّوكم) به في الآخرة، أو تعلّقها بـ (بما فتح الله عليكم). حيث ردّ (أبو حيّان) هذه الآراء بقوله: «والأولى حمل اللّفظ على ظاهره من غير تقديم ولا تأخير إذا أمكن ذلك، وقد أمكن بجعل قوله (عند ربّكم) على بعض المعاني التي ذكرناها (...) لأنّ (ليحاجّوكم) متعلّق بقوله: (أتحدّثونهم)، وعند ربّكم متعلّق بقوله: بما فتح الله عليكم، فتكون قد فصلت بين قوله: عند ربّكم وبين العامل فيه الّذي هو فتح الله عليكم بقوله: ليحاجّوكم وهو أجنبيّ منهما، إذ هو متعلّق بقوله: أتحدّثونهم على الأظهر، ويبعد أن يجيء هذا التركيب هكذا في فصيح الكلام فكيف يجيء في كلام الله الّذي هو أفصح الكلام»[44].

وفي موضع آخر وفي اعتراضه على (الزمخشري) في إعراب قوله تعالى: ﴿أَرَاغِبٌ أَنْتَ عَنْ آلِهَتِي يَا إِبْرَاهِيمُ﴾[مريم:46] يقول: «أن لا يكون فصل بين العامل الذي هو(أراغب) وبين معموله الذي هو(عن آلهتي) بما ليس بمعمول للعامل، لأنّ الخبر ليس هو عاملًا في المبتدأ بخلاف كون(أنت) فاعلًا فإنّه معمول(أراغب)، فلم يفصل بين (أراغب) وبين (عن آلهتي) بأجنبيّ، إنما فصل بمعمول له»[45].

4.4 الاختصاص فرع العمل:

من بين أهمّ القواعد الإعمالية التي سنّها النّحاة (الاختصاص) إذ يعدّ من ثوابت نظريّة العامل، وبها يُعرف العامل ويستدلّ عليه، وقد تطرّق (سيبويه) له دون ذكره صراحة، وذلك في باب "إعراب الأفعال المضارعة للأسماء"، يقول: «اعلم أنّ هذه الأفعال لها حروفٌ تعمل فيها فَتنصبُها لا تَعمل في الأسماء، كما أنَّ حروف الأسماء التي تنصبها لا تعمل في الأفعال، وهي: أَنْ، وذلك قولك: أُريدُ أنْ تَفْعَلَ. وكيْ، وذلك: جئتُك لِكَيْ تَفْعَلَ. ولَنْ.»[46]. فيبيّن (سيبويه) هنا أنّه ما اختصّ بالدخول على الأفعال دون الأسماء من الحروف فإنّه يعمل فيها ولا يعمل في الأسماء، وكذلك ما اختصّ منها بالدّخول على الأسماء دون الأفعال لا يعمل في الأفعال، فالعمل بذلك مناطُ الاختصاص إذا بَطُل بَطُل العمل. وهذا ما يؤكّده (سيبويه) في موضع آخر بقوله: «هذا باب الحروف التي يجوز أن يليها بعدها الأسماءُ ويجوز أن يليها بعدها الأفعال وهي لكن، وإنّما، وكأنّما، وإذ، ونحو ذلك، لأنّها حروفٌ لا تعمل شيئًا، فتركت الأسماء على حالها كأنّه لم يُذكر قبلها شيء، فلم يجاوز ذا بها إذ كانت لا تغيّر ما دخلت عليه، فيجعلوا الاسم أولى بها من الفعل»[47].

وفي اختلاف النحاة حول لام "كي" أهي الناصبة للفعل وحدها أم بإضمار "أن" بعدها يورد (الأنباري) ما نصّه: «وقولهم: "إنّا نسلّم أنّها من عوامل الأسماء؛ إلا أنّها من عوامل الأفعال في بعض أحوالها؛ بدليل أنّها تجزمُ الأفعال في قولهم: لِيَقُمْ زيدٌ" قلنا: إذا سلّمتم أنها من عوامل الأسماء بطلَ أن تكون من عوامل الأفعال؛ لأنّ العامل إنّما كان عاملًا لاختصاصه، فإذا بطل الاختصاص بطل العمل»[48].

ويقول (السيوطي): «وإنّما كان الاختصاص موجبًا للعمل ليظهر أثر الاختصاص كما أنّ الفعل لما اختصّ بالاسم كان عاملًا فيه، فعرفنا أنّ الاختصاص موجبٌ للعمل»[49].

وقد تجلّت هذه القاعدة عند (أبي حيان) أثناء حديثه عن قوله تعالى: ﴿ وَمِنْ حَيْثُ خَرَجْتَ فَوَلِّ وَجْهَكَ شَطْرَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ وَحَيْثُ مَا كُنْتُمْ فَوَلُّوا وُجُوهَكُمْ شَطْرَهُ لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَيْكُمْ حُجَّةٌ إِلَّا الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْهُمْ فَلَا تَخْشَوْهُمْ وَاخْشَوْنِي وَلِأُتِمَّ نِعْمَتِي عَلَيْكُمْ وَلَعَلَّكُمْ تَهْتَدُونَ﴾ [البقرة:150]. إذ يقول: «(لِئَلَّا يَكُونَ): هذه (لام) كي و(أن) بعدها (لا) النافية، وقد حجز بها بين (أن) ومعمولها الّذي هو (يكون)، كما أنّهم حجزوا بها بين الجازم والمجزوم في قولهم: إن لا تفعل أفعل، وكتبت في المصحف (لا ما) بعدها ياء بعدها لام الألف، فجعلوا صورة للهمزة الياء، وذلك على حسب التّخفيف الذي قرأ به نافع في القرآن من إبدال هذه الهمزة ياء، وقرأ الجمهور بالتّحقيق، وهذه أن واجبة الإظهار هنا

لكراهتهم اجتماع لام الجر مع لا النافية، لأنّ في ذلك قلقًا في اللّفظ، وهي جائزة الإظهار في غير هذا الموضع، فإذا أثبتوها فهو الأصل وهو الأقل في كلامهم، وإذا حذفوها فلأنّ المعنى يقتضيها ضرورة أنّ اللام لا تكون الناصبة لأنّها قد ثبت لها أن تعمل في الأسماء الجر، وعوامل الأسماء لا تعمل في الأفعال»[50].

5. خاتمة:

وممّا سبق ذكره نورد أهمّ ما أسفرت عنه هذه الورقة البحثية:

-اعتدّ النحاة القدماء بنظرية العامل حتّى أصبحت عندهم كأنّها النّحو كلّه.

-وضع النّحاة أصولا وقواعد لنظرية العامل التزموا بها؛ كما كانت النظرية مدار التحليل النّحوي وعليها قام تفسير جلّ الظواهر من رفع، وجر، وجزم...

-اتّفاق أغلب النّحاة القدماء في كون العامل هو المحدث للإعراب؛ وهذا الأخير ما هو إلّا أثر له.

-ثورة النّحويين المحدثين على نظرية العامل والسّعي لتقويض أركانها؛ باعتبارها سببًا في إفساد النّحو وتعقيده.

-إقرار (أبو حيّان) بنظرية العامل والأخذ بها في تحليلاته النّحوية المبثوثة في تفسيره "البحر"، ويكون بذلك قد سار على نهج القدماء وانتهج نهجهم.

الهوامش:

([1]) الزبيدي(السيد محمد مرتضى الحسيني ت686ه)،1419ه-1988م، تاج العروس من جواهر القاموس، تحقيق، مصطفى حجازي، راجعه، أحمد مختار عمر وضاحي عبد الباقي وخالد عبد الكريم جمعة، التراث العربي، الكويت، مادة(ع م ل)، باب اللام، ج56/30.

([2]) ابن منظور(أبو الفضل محمد بن مكرم ت711ه)،1419ه-1999م، لسان العرب، تحقيق، أمين محمد عبد الوهاب ومحمد الصادق العبيدي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط3، باب العين. مادة(ع م ل) ، ج09/-401400.

([3])المرجع نفسه، باب العين. مادة(ع م ل)، 401/9.

([4])عبد القاهر الجرجاني(أبو بكر بن عبد الرحمان بن محمد ت471ه)، العوامل المائة النحوية في أصول علم العربية، شرح الجرجاوي خالد الأزهري، تحقيق وتقديم وتعليق البدراوي زهران، دار المعارف، القاهرة، ط2، ص73.

([5]) الرضي(محمد بن الحسن ت686ه)،1414ه-1993م، شرح الرضي لكافية ابن الحاجب، دراسة وتحقيق حسن بن محمد بن إبراهيم الحفظي، إدارة الثقافة والنشر، السعودية، ط1، ،ج 64/1.

([6]) ابن يعيش(موفق الدين بن علي ت643ه)، شرح المفصل، إدارة الطباعة المنيرية، مصر،ج72/1.

([7])ينظر، أبو حيان(محمد بن يوسف ت745ه)،1418ه-1998م، ارتشاف الضرب من لسان العرب، تحقيق: رجب عثمان محمد، مراجعة: رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط1، ،ج833/2.

([8]) المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

([9]) السيوطي(جلال الدين ت911ه)،1406ه-1985م، الأشباه والنظائر، تحقيق، عبد العال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط1، ،ج172/1 ومابعدها.

([10])ابن الخشاب(أبو محمد عبد الله بن أحمد ت567ه)، 1392ه/1972م المرتجل ، تحقيق ودراسة، علي حيدر، دمشق، ، ص34.

([11])السهيلي(أبو القاسم عبد الرحمان بن عبد الله ت581ه)، 1412ه-1992م، نتائج الفكر في النحو، حققه وعلق عليه، عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمد معوض، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، ، ص68.

([12])العكبري(أبو البقاء عبد الله بن الحسين ت616ه)، 1995م، اللباب في علل البناء والإعراب، تحقيق غازي مختار طليمات، دار الفكر، دمشق، ط1،ج52/1.

([13]) الشلوبين(أبو علي ت645ه)، التوطئة، دراسة وتحقيق يوسف أحمد المطوع، ص116.

([14])ابن عصفور(علي بن مؤمن ت669ه)، 1392ه-1972م المقرب، تحقيق أحمد عبد الستار الجواري وعبد الله الجبوري، ط1، ، ج47/1.

([15]) ابن هشام الأنصاري(عبد الله جمال الدين بن يوسف ت761ه)، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، دار الفكر، بيروت، لبنان، ج39/1.

([16])محمد حماسة عبد اللطيف، 1984م، العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث، ، ص159.

([17]) سيبويه(عمرو بن عثمان بن قنبر ت180ه)،1988م، الكتاب، تحقيق وشرح عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة،ج 13/1.

([18])السيرافي(أبو سعيد الحسن بن عبد الله بن المرزبان ت 368ه)،2008م، شرح كتاب سيبويه، تحقيق أحمد حسن مهدلي وعلي سيّد علي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، ، ص22.

([19]) سيبويه، الكتاب، ج127/2.

([20])السيرافي، شرح كتاب سيبويه،ج456/2-457.

([21])شوقي ضيف، المدارس النحوية، ص68.

([22]) ينظر، الكتاب، 9/3. وذلك في "باب وجه دخول الرفع في هذه الأفعال المضارعة للأسماء" إذ يرى أنّ العامل في رفع الفعل المضارع وقوعه موقع الاسم، ومشابهته اسم الفاعل في لفظه ومعناه. وينظر، ج391/1 ومابعدها.

([23]) ينظر، إبراهيم مصطفى،2014م، إحياء النّحو، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، القاهرة، ، ص29.

([24])ابن جني(أبو الفتح عثمان ت392ه)، الخصائص، تحقيق محمد علي النجار، المكتبة العلمية، مصر، ج109/1-110.

([25]) المرجع نفسه، ج109/1-110.

([26]) ينظر، المرجع نفسه، ج273/1-274، وج304/1،

([27])شرح الرضي على الكافية، ج25/1.

([28])الزجاجي(أبو القاسم ت337ه)،1399ه-1979م، الإيضاح في علل النحو، تحقيق، مازن المبارك، دار النفائس، بيروت، ط3، ، ص70-71.

([29]) ابن مضاء القرطبي،1366هـ-1947م، الردّ على النّحاة، تحقيق، شوقي ضيف، دار الفكر العربي، القاهرة، ط1، ص85-86.

([30])المرجع نفسه، ص86.

([31])إبراهيم مصطفى، إحياء النحو، ص33.

([32]) مهدي المخزومي،1406هـ-1986م، في النحو العربي نقد وتوجيه، دار الرائد العربي، بيروت، ط2، ، ص16.

([33])المرجع نفسه، ص66.

([34]) تمام حسان،1994م اللغة العربية معناها ومبناها، دار الثقافة، المغرب، ، ص207.

([35]) ابن عصفور(علي بن مؤمن ت 669هـ)، شرح جمل الزجاجي، تحقيق، صاحب أبو جناح، ج550/1. وينظر، السيوطي(جلال الدين ت911هـ)، الأشباه والنظائر في النحو، تحقيق، عبد العال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة، ج238/2.

([36]) ابن يعيش(موفق الدين بن علي ت643هـ)،شرح المفصل، إدارة الطباعة المنيرية، مصر، ج78/6.

([37])أبو حيان(محمد بن يوسف ت745هـ)،1413هـ-1993م، البحر المحيط، دراسة وتحقيق وتعليق عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمد معوض، شارك في تحقيقه زكريا عبد المجيد النوتي وأحمد النجولي الجمل، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، ، ج126/1-127.

([38]) السيوطي(جلال الدين ت911هـ)، الأشباه والنظائر في النحو، ج262/2.

([39])الجرجاني(عبد القاهر أبو بكر بن عبد الرحمان بن محمد ت471هـ)،1982م، المقتصد في شرح الإيضاح، تحقيق كاظم بحر المرجان، دار الرشيد للنشر، العراق، ، ص1223.

([40]) ابن السراج(أبو بكر محمد بن سهل ت316هـ)،1417هـ-1996م، الأصول في النحو، تحقيق، عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط2، ، 229/2.

([41]) حسين رفعت حسين،2005م، الموقعية في النحو العربي دراسة سياقية، عالم الكتب، القاهرة، ط1، ، 112. وينظر، رياض بن حسن الخوام، 1435هـ-2014م، نظرية العامل في النحو العربي تقعيد وتطبيق، مجمع اللغة العربية على الشبكة العالمية، ص50.

([42]) أبو حيان(محمد بن يوسف ت745هـ)، البحر المحيط،ج49/2.

([43])ابن جنّي(أبو الفتح عثمان ت392هـ)، ج390/2.

([44]) أبو حيان(محمد بن يوسف ت745هـ)، البحر المحيط، ج441/1.

([45])المرجع نفسه، ج183/6.

([46]) سيبويه(عمرو بن عثمان بن قنبر ت180هـ)، الكتاب، ج05/3.

([47])المرجع نفسه، ج116/3.

([48])الأنباري(أبو البركات ت577هـ)،2002م، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، تحقيق ودراسة جودة مبروك محمد مبروك، راجعه رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط1، ص465.

([49])السيوطي(جلال الدين ت911هـ)، الأشباه والنظائر في النحو، ج240/2.

([50])أبو حيان(محمد بن يوسف ت745هـ)، البحر المحيط، ج614/1.